

٢٧

. خليل صَابات

الصحافة مهنة ورسالة



٤٧

كتاب

رئيس التحرير أنيس منصور

د . خليل صَابات

الصحافة مهنة ورسالة

دار المغارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل القاهرة ج . م . ع .

الصحافة

لا يوجد تعريف دقيق للصحافة ، فبعضهم يعتبرها حرفه ، وبعضهم الآخر يعرفها بأنها فن ، في حين يؤكد المثاليون أنها رسالة قبل كل شيء ، سواء كانت الصحافة فناً أو حرفه أو صناعة أو رسالة أو كل ذلك معاً ، فإنها استعداد طبيعي قبل كل شيء ، فالإنسان يولد صحافياً ، أى أنه يجب أن تتوافر فيه الموهبة أولأ قبل أن يمر بفترة تأهيل أو تدريب . وينطوي الشاب الذى يعتقد أن حصوله على بكالوريوس أو لسانس الصحافة سوف يفتح له أبواب المؤسسات الصحفية على مصراعيها ، وسوف يوليه أعلى مراكزها . إن الشهادة هي مجرد وثيقة تثبت أن صاحبها درس العلوم الصحفية واجتاز امتحاناتها بنجاح ، ولكن على صاحبها بعد ذلك ، أن يثبت أنه صحفى بالسلالة وأن الدراسة صقلت موهبته وجعلته أهلاً لمهنة البحث عن المتابع .

الصحافة إذن هي رسالة قبل كل شيء ، ثم موهبة واستعداد وفن وعلم ، وهى المهنة الصحفية (إذا كانت صادها مكسرة) ، وهى مجموعة ما ينشر فى الصحف (إذا كانت صادها مفتوحة) . أما الصحيفة فهي نشرة تطبع آلياً من عدة نسخ وتصدر عن مؤسسة وتظهر فى مواعيد منتظمة ، وذات طابع جاهيرى وفائدة عامة . وهى

نشر الأخبار وتفسرها وتذيع الأفكار وتحكم على الأشياء وتقدم المعلومات بقصد تكوين جمهورها والاحتفاظ به . فوظائف الصحافة هي : الإعلام والتوجيه والتعليم والتسليمة . ويضيف بعضهم إلى هذه الوظائف وظيفة خامسة وهي الإعلان . والمفروض ألا تسيطر وظيفة على سائر الوظائف . والصحيفة الناجحة هي التي تعرف كيف تنسق بين كل هذه الوظائف .

الخدمات التي تقدمها الصحف

إن أكثر من ستين مليون نسخة جريدة تباع يومياً في الولايات المتحدة وكندا ، أي أكثر من عشرين مليار نسخة في السنة . وهذه الكثيارات من النسخ المباعة هي أكثر بكثير مما يباع من السجائر وشفرات العلاقة والعلك . إن حوالي تسعائة مليون دولار تصرف على الصحف في أمريكا الشمالية ، أي ٧٥ مليوناً في الشهر و ١٨ مليوناً في الأسبوع ، وهي أكثر مما ينفق على وسائل القراءة الأخرى مجتمعة .

ولو أتيح للصحفيين الذين عاصروا نشأة الصحف أو ميلادها أن يعودوا إلى الحياة اليوم ويشهدوا التقدم الهائل الذي حققه الصحف لصعب عليهم أن يصدقوا ما تراه عيونهم . لقد اتسع مجال الخدمات الصحفية بحيث أصبح يشمل كل أوجه النشاط الإنساني .

فالصحافة تخبر بالواقع الهامة ، فتعلن عن موعد انعقاد الاجتماعات ومكانتها ومواضيعها ، وتسجل أخبار المواليد والوفيات والزيجات والحقائق الحيوية عن الأحداث العادية . وهى تتبه إلى مواعيد محاسبة الضرائب وإلى موعد تسجيل المواطنين أسماءهم في كشوف الانتخابات . وتعلن عن الانتخابات وتبين مراكز الاقتراع . وتحيط الأهالى والأولاد علمًاً بموعد افتتاح المدارس وأين ومتى يسجل التلاميذ أسماءهم في مراحل الدراسة المختلفة . وهى تستثير اهتمام الجمهور بالعطلات والأعياد وبرامجها . وتنشر مواعيد اجتماعات الجمعيات العمومية المختلفة من سياسية ودينية وثقافية وفنية وغيرها . وهى تعلن عن مواعيد المباريات الرياضية .

إن هذه النشرة الجاهيرية المتغيرة يتم إيصالها حتى باب منزل القارئ ليطالعها متى شاء . غير أن السرعة ، ولاسيما الدقة ، أساسياتان في تجميع الأخبار وتقديمها . هذه الأخبار التي تهم دائمًا بعض الناس .

وفضلاً عن ذلك فإن الصحافة تتوقف قراءها وتعلمهم . فهي تعلم التاريخ والجغرافيا والاقتصاد وعلم النفس والسياسة والطب والزراعة والاقتصاد المنزلي والأرصاد الجوية وغيرها .. وخلال أعمدة الصحفة يتحدث الطبيب عن الأمراض النادرة والعادبة ، وبين طرق الوقاية منها وعلاجها . ورجل الأرصاد الجوية يبشر هؤلاء الذين سيقومون بنزهة خلوية بأن يومهم سيكون جوه صافياً ، وبيني الزارع بهطول الأمطار وينبه إلى جمع محاصيله في الوقت المناسب حتى لا تتلف ، فينقذه من

خسارة محققة . وتقدم الصحيفة إلى قارئتها آخر وصفات التجميل . وتخصص الأعمدة للسلوك الإنساني والأحداث السياسية . ويجد القارئ في العادة بعض النصائح العملية الخاصة بزراعة الحدائق أو بالزراعة عامة . إن مثل هذه الخدمات الهامة التي تقدمها الصحيفة تتطلب دقة في البحث ومقدرة على حسن الانتخاب والتوجيه .

والصحف تبعث الحياة في الأخبار . فالأحداث البسيطة يمكن أن يضفي عليها الحرر الطابع الدرامي بتفاصيل مقتنة ذات طعم . والصور الفوتوغرافية للأفراد والجماعات والمناظر والخرائط والرسوم البيانية يجعل الأخبار أقرب إلى الفهم وذات معنى أو مغزى .

وفي أثناء الحروب تقوم وكالات الأنباء والمراسلون الخاصون بوصف البلد التي تسکر فيها القوات المخارية وعادات شعوبها وتقاليدهم . وهكذا يعنى قارئ الصحيفة من الرجوع إلى الأطلال أو غيرها من الكتب ليشبع رغبته في الحصول على معلومات إضافية .

إن الحياة تدب في الأنباء المشورة في الصحيفة التي تعمل على تقريب الشخصيات المشهورة على الصعيدين القومي والعالمي من قلوب القراء ، وذلك بنشر قصص إنسانية عن حياتهم الخاصة وال العامة . وعندما افتتحت الأمم المتحدة المركز الصحفي داخل مبنها في نيويورك سنة ١٩٥١ ، والذى تكلف مائة مليون دولار ، أعلن رؤساء الدول الذين حضروا حفل الافتتاح أن « دور الصحافة في إعلام الناس

في أنحاء العالم فهو غاية في الأهمية ، إن كل صحفة هي دائرة معارف للتاريخ المحلي وللحركات العالمية » .

ولقد يهم خدمة على هذا المستوى من الأهمية ، فإنه لا بد من بذل قدر كبير جداً من العمل والجهد . إن هذه الأخبار الحيوية لا تقتصر إلى أعمدة الصحفة وتتبع فيها من تلقاء نفسها . فلا بد من جمعها وكتابتها ونشرها في اللحظة المناسبة لتكون موضع تقدير وفائدة .

كما أن الصحافة تؤثر في الرأي العام . ففي أغلب الصحف يدعى الناس للتعبير عن ذواتهم في الموضوعات التي تهم المجتمع بوجه عام . وخلال المقال الافتتاحي يفسر المحرر أفكار المجتمع الذي يخدمه . فالمحرر يتكلم والقراء يردون عليه . وهكذا يستقبل الجمهور آراء كلا الطرفين . وهذه خدمة ديمقراطية حقيقة تحتاج إلى تفهم وشجاعة ونقافة ودبلوماسية .

والصحافة كذلك تزيد من رفاهة المجتمع . فتقوم الصحفة بوضع برنامج للمجتمع الذي تصدر فيه وتنظم هذا المجتمع لكي ينفذ هذا البرنامج وتعمل على زيادة نعوه ، وتعلن عن مصادر قوته على العالم الخارجي ، وتدين أخطاء المجتمع و نقاط ضعفه لأفراده . فالصحافة تنظم وتعلم وترقى وتثري . وفي معظم المجتمعات تفسح الصحفة مكاناً من صفحاتها لدعم الحملات التي تهدف إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لمشروعات التنمية التي تعود بالخير والنفع على المجتمع .

والصحافة تخدم كما لو كانت مؤسسة شبه عامة . إن الصحافة في الديمقراطيات الليبرالية ليست خدمة عامة تخضع لترخيص الحكومة ولسائر الواقع الأخرى ، ولكنها من بعض الاعتبارات تعمل وكأنها خدمة عامة .. ففي المجتمعات التي تنشر فيها الصحف انتشاراً واسعاً وتبذل جهوداً كبيرة من أجل رفاهية هذه المجتمعات لا تكون أقل أهمية من مؤسسة أو هيئة التليفزيونات ومصلحة الإضاءة وتوليد القوة أو مرفق المياه أو الغاز . إن تسلیط الصحافة الأضواء على أخبار اليوم وأحداثه يتم بها الجمهور بالقدر الذي يحرص فيه على أن يتزود بالتيار الكهربائي من محطة توليد القوة التي تتبعها المنطقة التي يقطنها .

بيد أن هناك فرقاً بين المؤسسة الصحفية والمرفق العام . فمعظم دساتير العالم تكفل - من حيث المبدأ - حرية الصحافة . أما المرفق العام فترخص به الحكومة وقد يتعرض هذا الترخيص للتغيير أو للتعديل والرقابة والإلغاء .

والصحافة تقدم الإعلانات . فالإعلان قوة أحدثت انقلاباً في الصناعة والتجارة بالبحث على التنافس الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر وإلى إنتاج أغزر وأفضل بسعر أقل .

والصحافة تنشط الأعمال حين تسهل عملية الشراء وتبعلها ذات فائدة بالنسبة لقارئها خلال الإعلانات التي تنشرها على صفحاتها ، فإنها - أي الصحافة - تتيح اتصالاً طيباً وملائماً بين البائعين والشارين .

إن القارئ يتسوق من أعمدة الجريدة بأكثر مما يتسوق من مجال البيع . والفرق أن التسوق من أعمدة الصحيفة يوفر على الشارى مهمة الانتقال من دكان إلى آخر بحثاً عن الصنف الذى يرغب في اقتنائه .

إن مئات الآلاف من الجنبيات تصرفها المؤسسات التجارية على الإعلانات في الصحف ، وهذا الرقم في ارتفاع مستمر على الرغم من منافسة الراديو والتليفزيون وانتزاعها لجزء من ميزانيات الإعلانات التي كانت مخصصة للصحافة .

والصحافة تحافظ على اهتمامات الجمهور . وأية ذلك أن ضباط الأمن يلاحظون أنه بدون رأى عام مؤيد يصعب عليهم القيام بهمهم على خير وجه . وهم يلاحظون أيضاً أن النشر هو خير وسيلة لمنع الجريمة أو الإفلال منها . ويعرف رجال الأمن أن الصحف تستطيع أن تساعدهم - وهي تساعدهم بالفعل - بطرق كثيرة ، وذلك حين تنشر عنهم كلاماً طيباً إذا كان عملهم يستحق هذا الإطراء ، وحين توجل عن قصد التهديد بحملة دعاية واسعة ضد هم إذا قصروا في أداء واجبهم ، وحين تحدى الجمهور من النشاط الإجرامي ، وحين تساعد الشرطة على القبض على المجرمين ، وحين تحمى الأبرياء من محاكمات ظالمة . وأن رجال الحكومة يعلمون أن الصحف الجيدة سريعة في فضح التقصير والإهانة في أداء الوظيفة كسرعتها في الثناء على العمل الجيد . والصحافة تدافع عن الحقوق الدستورية . فخير امتياز وصل إليه

إنسان النصف الثاني من القرن العشرين هو حقه في أن يتكلّم بحرية . وقد اختصت الصحافة بهذه الحرية التي تميّز بها عن غيرها من المؤسسات والهيئات . وهي لذلك تدافع عن كلّ تعد على حرية الإنسان وتهاجم كلّ انتهاك لنصوص الدستور . وتعلّى مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين . وتشيد بالحرّيات شريطة ألا تؤدي إلى الفوضى . . .

أقسام الدار الصحفية

تكون الدار الصحفية عادةً من خمسة أقسام أو إدارات ، يعمل فيها أشخاص تدرّبوا تدريباً خاصاً ، سواءً عن طريق الدراسة المتقطمة أو عن طريق الخبرة . وهذه الأقسام هي : التحرير ، القسم التجاري ، قسم الترويج والتنمية ، القسم الميكانيكي ، القسم الإداري .

فكلّ المواد المقرّوة ، أي كلّ ما هو تحرير عدا الإعلانات ، يصب في قسم التحرير مما يؤدي إلى تقسيمات كثيرة أخرى داخل هذا القسم . ويتوقف عدد هذه التقسيمات الداخلية على حجم الصحفة ذاته . فالصحفية الكبّرى ينقسم التحرير فيها على وجه العموم إلى خمسة أقسام هي :

قاعة الأخبار : إن جميع الأخبار العامة يتم إعدادها أو صنعها داخل قاعة الأخبار . وتحمل إليها الأخبار العالمية والقومية والوطنية والمحليّة عن

طريق المبرقة أو الكاتبة السلكية (التلبرنر أو التايتايب) حيث تقطع وستخدم حسب حاجة التحرير . ويكلف محرر أخبار المدينة المخبرين أو المناديين بتغطية الأخبار المحلية . وتصل الأخبار عن طريق التليفون والتلفراف وعن طريق المقابلات الشخصية . إنها قاعة تكثر فيها الحركة والصوضاء من الصباح الباكر حتى مثلثة لطبع . وكلما اقترب موعد الطبع ازداد الضجيج والعجيج وازدادت سرعة المحررين حتى لا يفوتهم الوقت .

وهي الصحف الكبرى بإنشاء أنواع متخصصة في أنواع معينة من الأخبار ، مثل أخبار الموسيقى والفن والمال والزراعة والسينما والراديو والتليفزيون إلخ . وتفرد الصحف أيضاً أبواباً لأنباء المجتمع والرياضة . وبعض الصحف تخصص للرياضة أكثر من صفحة يومياً لشدة إقبال جمهور القراء على هذا النوع من الأخبار .

قاعة إعداد الأصول (المطبخ الصحفي) : تكون هذه القاعة في العادة داخل قاعة الأخبار ، ولكن تنفصل عنها بحاجز زجاجي . وفي هذه القاعة يقدم المخبرون أو المناديون قصصهم الخبرية ليراجعها محرر أخبار المدينة ويفحصها قارئو الأصول ذوو الخبرة الواسعة في هذا المجال ، فيختلفون مالاً لزوم له من الكلمات والجمل ، وخصوصاً ما كان منها غير مناسب ، ويصححون المجاز وعلامات التنقيط ، ويتحققون من صحة الوقائع ويبينون الفقرات ويكتبون العناوين الرئيسية ، وحين يتم إعداد

النص توطئة لإرساله لقاعة الجمع (صف الحروف) يتم تعين الصفحة التي سوف ينشر فيها.

قاعة التحرير: وفي قسم آخر من إدارة التحرير أوف غرفة من عرفها يجلس رئيس التحرير وكبار المحررين ويتألف منهم مجلس التحرير . وهم يقدمون المواد التي تشر في الصفحة الخصصة للمقالات ، بما في ذلك الأعمدة والأركان ونقد الكتب ووسائل القراء . وهم يكتبون الافتتاحيات التي تعكس رأي الصحيفة في الأحداث الهامة .

قسم التصوير : يعمل في الصحف الكبرى عدد كبير من المصورين الفوتوغرافيين الذين يتلقون التعليمات من محرر الصور ومحرر أخبار المدينة أو من مدير التحرير . ولا بد من تبيثة مكان لأجهزة التصوير وللغرفة المظلمة لتخميس الأفلام فيها وتنطع . وهذا القسم يعمل جنباً إلى جنب مع قاعة الأخبار .

المكتبة والمعلومات : يتصل هذا القسم بقسم الأخبار ، لاسيما في الصحف وتودع فيه القصاصات بعد تبويبها وتنسيقها ليسهل العثور عليها . وفي زمن الحرب يقوم العاملون في هذا القسم بحفظ صور المعارك الحربية والجنود في معسكراتهم أو في أثناء العمليات الحربية . كما يعنون بحفظ صور الضباط الكبار . ولا بد كذلك من حفظ صور رجال الدولة البارزين على الصعيد القومي والدولي . وتحفظ في هذا القسم أيضاً صور أماكن العبادة والأبنية المدرسية والأبنية العامة وصور الجسور والكباري

والقنطر والسدود والطرق الرئيسية والحدائق العامة ، وكل ما يمكن الرجوع إليه في يوم من الأيام .

وتحتفظ المكتبة الصحفية كذلك بكتب المراجع مثل دواوين المعرفة وتاريخ الدولة التي تصدر فيها الصحيفة كاملاً ومفصلاً . كما تحفظ بتاريخ المدينة أو الحافظة التي تقوم فيها الصحيفة ، وخرائط العالم مفصلة وبمقدمة وتقاويم العالمية المختلفة ، وكتاب يحوى المقتبسات الشهيرة وبمقدمة حديثة وكتب في العمليات العسكرية ، وبجلات المراجع وصحف الاقتصاد والتجارة . وكلما ازدادت أهمية الصحيفة ارتفع قدر مكتبتها وأرشيفها .

وفي مكتبات الصحف الكبرى جمادات أهم الصحف اليومية والأسبوعية وكذلك جمادات الجلات ، بعد أن تكون قد صورت على الميكروفيلم أو الميكروفيلم حتى لا تحتل مساحة كبيرة ولا يمكن لمكتبة الصحيفة أن تستغنى بوجه خاص عن جمادات الصحف المنافسة .

القسم التجارى : يسهر القسم التجارى في الصحيفة على حسن سير العمل فيها وفي إنتاجيتها ، فهو يراقب المبيعات والإيرادات . ويتسليم الأموال وينفقها ويستثمرها . وله حق الإشراف على كل نشاط متصل بالناحية التجارية في الصحيفة ، بما في ذلك الإعلان والتوزيع والطباعة

التجارية . وداخل القسم التجارى عدة إدارات ، هي :

إدارة الإعلان : تعتبر إدارة الإعلان أهم إدارات القسم التجارى ،

وتنقسم بدورها حسب أنواع الإعلانات . فهناك أولاً المجموعة التي تعد الأصول الإعلانية وتبيع المساحات للعلنين المحليين . وهي تتعامل مع التجار المحليين وأصحاب المصانع المحلية والمؤسسات التي تقدم الخدمات المختلفة في المنطقة التي تصدر الصحيفة فيها . وهناك ثانياً قسم الإعلانات عامة ويسمي في أحيان كثيرة قسم الإعلانات القومية أو الأجنبية . ويقصد بالإعلانات القومية تلك التي تأتي من كافة أنحاء الدولة ، لا من المدينة أو الحافظة التي تصدِّر الصحيفة فيها . ويبحث هذا القسم عن الإعلانات خارج منطقة انتشار الصحيفة ، كإعلانات المصانع والشركات التي توزع منتجاتها على المستوى القومي ، وبعدها أن يكون لها موزعون في المدينة أو المنطقة التي تصدر الصحيفة فيها . وثالثاً قسم يعني بالإعلانات المبوبة ، وهي مصدر هام من مصادر إيرادات الصحيفة ، وسبب من أسباب رواجها . فبعض الناس يشتري الصحيفة لقراءة هذا النوع من الإعلانات والاستفادة بها . وتخصص بعض الصحف قسماً للإعلانات الحكومية والقضائية التي لا تزال ، في بعض البلاد ، تشكل جانباً هاماً من جوانب تمويل الصحيفة .

إدارة التوزيع : إن التوزيع هو الدم الذي يغذي الصحيفة ، فلولاه لا يمكن لأى صحيفة أن تحصل على إعلان واحد . وبدون الإعلان تستطيع صحيفة تصدر في بلد رأسه ألى أن تعيش وتزدهر . وتنقسم إدارة التوزيع إلى عدة وحدات . وأهم هذه الوحدات هي

التي تباشر التوزيع في المدينة . وإن جعل الناس يرجحون بالصحيفة كل يوم مهمة شاقة وتحتاج إلى جهد وعدد كبير من العاملين وإشراف دقيق ، فضلاً عن العمل المتواصل . وفي الصحف الكبرى يستخدم مئات من الصبية والرجال في توزيع الصحيفة في حين يقوم آخرون بمهمة البيع والتحصيل .

قسم الطبع التجارى : إلى جانب طبع الصحيفة أو الصحف التي تصدر عن الدار الصحفية ، تقوم مطبعة الدار بإنجاز أعمال الطباعة التجارية للغير ، فهي تطبع صحيفاً وبجلات ونشرات وإعلانات وبطاقات دعوة ومطبوعات تجارية وغيرها بالأجر لمن يريده . وهذا النشاط الإضافي والمثير يتضمن من دار الصحيفة أن تخصص له قسماً قاماً بذاته بحسابات مستقلة عن حسابات الجريدة . ويحدث كثيراً أن يغطي دخل هذا القسم جانباً كبيراً من نفقات الدار الصحفية ويكون سبباً في استمرارها على الرغم من عدم انتشارها انتشاراً كافياً .

قسم الترويج والتطوير : يؤخذ على الصحف أحياناً أنها لا تعاطي الدواء الذي تصفه دائماً لغيرها .. فهي تتحث الناس على الإعلان ، ولكنها قلماً تعلن هي عن نفسها . وإذا كان هذا الأمر صحيحاً في الماضي ، فإن صحف اليوم لا تتوانى لحظة واحدة في الإعلان عن نفسها . وأتنا نرى معظم مديري الصحف يشيدون بصحفهم ويعملون على تحسينها كلما كان ذلك ممكناً . فهم يوجهون أنظار القراء إلى الإعلانات المحبوبة وإلى الفائدة

التي يمكن أن تعود عليهم من قراءتها أو استخدامها . كما يرشدون التجار إلى خير السبل لتسويق السلع التي يعرضونها للبيع . وكذلك فهم يوجهون أنظار القراء إلى كل خبر جديد أو باب مبتكر أو طرفة من الطرائف التي لم يسبق نشرها ، ويحثون القراء على إرسال أعداد الصحيفة إلى أقربائهم وأصدقائهم على سبيل المدية المفيدة .

لقد أصبح التطوير نوعاً من التخصص في هذه الأيام . فالإدارة التي تستطيع أن تبتكر وسيلة جديدة لترويج صحيفتها وتنظم الحملات لهذا الغرض ، تكون محل تقدير من الجميع . فلا يمكن لصحيفة اليوم ؛ منها تبلغ من رواج ، أن تستغنى عن الترويج والتطوير .

القسم الميكانيكي : إن الآلات الحديثة تنجذب اليوم معظم ما كانت تنجذب الأيدي من عدة سنوات . ففي كل عام تكتشف وسائل ميكانيكية حديثة توفر الوقت والجهد وتحسن نوعية العمل والإنتاج . ويشعب هذا القسم إلى أربع شعب رئيسية ، هي : قاعة الجمع أو صفين الحروف ، وورشة صب الفورم ، وورشة الحفر أو صنع الأكلشة ، وورشة الطبع .

فالالأصل المخطوط المرسل من قسم الأخبار أو إدارة الإعلانات . يتزل أولاً إلى قاعة الجمع حيث يوزع على آلات الجمع السطري المعروفة باللينوتايب ، الأنترتايب . أما الصور والرسومات فإنها ترسل إلى ورشة الحفر لتصنع الأكلشة . والإعلان عادة يجمع بالله صفين الحروف أو الجميع

السطرى أو باليد . وكل ذلك يوضع في مستطيل من الصلب يتسع أو يضيق حسب الرغبة ، ويسمى أهل الصنعة (فورما) ، ومساحة هذه الفورما تساوى مساحة صفحة من جريدة يومية ، ثم تشد (الفورما) بوساطة مفاتيح خاصة بحيث يصبح البرواز والمادة المخصوصة فيه جزءاً واحداً لا يتجزأ . وترسل فورم الصفحات بعد ذلك إلى ورشة التشكيل حيث تشكيل على شكل نصف أسطوانة ، إذا كان الطبع يتم بالطبعات الدوارة (الروتاتيف) ، أما إن كانت الصحيفة تطبع على طابعات مسطحة ، فإن (الفورما) ترسل إلى المطبعة دون أن تشكيل في قالب أسطواني .

الإدارة : يقوم تنظيم الصحيفة على عدة عمليات مستقلة ، لابد من أن تنسق بوساطة وحدة إدارية إذا أريد للصحيفة أن تعمل على خير وجه .

ويتولى إدارة الصحيفة أصحابها وهيئتها التنفيذية (مجلس الإدارة) وهم يقومون برسم سياستها وتوحيدها لكي تسير في خط مستقيم بعيداً عن الأهواء والأغراض .

وتمارس الإدارة سلطتها على كل أقسام الصحيفة وإداراتها . فرئيس التحرير والمدير التجارى مسئولاً مباشرة أمامها . ويشرف الأول على الجانب التحريري إشرافاً كاملاً ، في حين يشرف الثاني إشرافاً كاملاً أيضاً على الجانبي التجارى والمالي من الصحيفة . أما مدير القسم

الميكانيكي الذى يتولى شئون قسم الإنتاج فيكون في أغلب الحالات مسؤولاً أمام المدير التجارى لا أمام الإدارة مباشرة . ومن أهم مسؤوليات الإدارة العمل على أن يكون كل قسم في الصحيفة قائماً بعمله على خير وجه ، وأن يكون مدركاً للعلاقة الوثيقة التي تربطه بالأقسام الأخرى .

ولابد أخيراً من الإشارة هنا إلى أن هذا التنظيم الشائع في معظم الصناعات لا تسير الصحف عليه بمحاذيفه . فكل صحيفة تخانر نمطاً من التنظيم يتفق وطبيعتها أو ظروفها . فشكل التنظيم الذى يصلح لصحيفة قد لا يصلح لصحيفة أخرى . لذا كان من الواجب دراسة حال كل صحيفة قبل اختيار التنظيم الذى يناسبها .

الخـبر

الخبر هو الأساس في الصحافة . وقد ظل زمناً طويلاً الوظيفة الأولى والوحيدة للصحافة . فالرغبة في المعرفة هي ميل أصيل في الإنسان . والصحافة ترضي حاجة أساسية من حاجاتنا وهي معرفة ما يدور حولنا . إنها تسجل الواقع وتذيع أخبارها لتحيط الناس علماً بها .

ما الخبر إذن .. الخبر هوحدث الصالح للنشر ، أي الحدث الذي يتميز بالفائدة والأهمية والجدة والصدق . والصحفي الماهر هو الذي يحسن اختيار الخبر من بين مئات الأخبار التي تتكدس على مكتبه كل يوم . إن الأحداث التي تسترعى الاهتمام هي التي تخرج عن المعتاد ، هي التي تحدث تغييراً في المجتمع الصغير أو الكبير ، هي التي تفيد أكبر عدد ممكن من القراء . وهكذا نستطيع أن نقول إن الخبر الذي ينطوي على جديد وبيتم به العدد الكبير من الناس ، ويصل إلىصالحهم الشخصية أو بمجتمعهم ، هو خبر جدير بالنشر . وقد يكون الخبر هاماً ، ولكنه قد يم لم يدع إلا بعد وقوعه بأسبوع أو أسبوعين أو سنة لأسباب سياسية أو أمنية . وقد يكون الخبر جديداً ، ولكنه لا يهم إلا أسرى أو جيراني أو أهل الحي على أكثر تقدير .

وخلاصة القول أن الخبر الذي يستحق النشر ، هو الخبر الذي يكون

ذا أهمية بالنسبة للمجتمع . والأهمية تكون على درجات ، فهناك خبر غاية في الأهمية وهناك خبر مهم ، وخبر متوسط الأهمية وخير أهميته محدودة وهكذا . . والأهمية نسبة بطبيعة الحال ، فإذا ارتفع سعر البن في الأسواق العالمية مثلا ، فإن أهمية هذا الخبر لا تكون في مستوى أهمية خبر ارتفاع أسعار النفط ، لأن تأثير الخبر الأول أقل من تأثير الخبر الثاني ، ولكنه يكون مع ذلك ذا أهمية كبيرة بالنسبة للدول التي تزرع البن وتصدره ، وبالنسبة للشعوب التي تشرب القهوة بكثرة .

وفي المجتمعات التي تؤمن بالديمقراطية الليبرالية نجد الصحافة تهم اهتماماً كبيراً بأخبار الفضائح . أما صحافة الديمقراطيات الشعبية فإنه لا تنشر هذا اللون من الأخبار إلا إذا كان في نشرها تأييد أو دعم لنظريتها ، كأن تعلق على خبر فضيحة وقعت في دولة ديمقراطية ليبرالية بأنها نتيجة للنظام السياسي والاقتصادي الذي تسير عليه هذه الدولة . وثمة أخبار ذات أهمية مطلقة أو عامة مثل أخبار غزو الفضاء وأخبار الاكتشافات والابتكارات التي تهم البشرية بكمالها .

وتزيد الصخامة من أهمية الخبر . فإذا وقع زلزال تهدم من جراءه منزل واحد ولم تحدث فيه إصابات ، أو كانت الإصابات طفيفة ، فإن الخبر لا ينشر ، وإن نشر فإنه يحتل أربعة أو خمسة أسطر من الصحفة . ولكن الأمر مختلف لو كان الزلزال شديداً وذهب ضحيته المئات أو ألف من الناس . هنا يصبح الخبر رئيسياً وينشر في الصفحة الأولى من

الجريدة ، وتهتم به النشرات الإخبارية . وكلما زادت خبرة الصحفى وتجربته ، زاد إحساسه بأهمية الخبر . وهذا ما يطلق عليه اسم الحاسة السادسة .

وهناك أخبار تعيش يوماً واحداً ثم تنطفئ ، وهناك أخبار تعيش أياماً بل شهوراً . فخبر قيام أحد الوزراء بتفقد أعمال وزارته ونشاطها في منطقة من المناطق ، هو خبر لا يعيش إلا يوماً واحداً . أما خبر فضيحة سياسية كبيرة أو حرب أهلية ، فإنه خبر يعيش طويلاً . والخبر أو المندوب الصحفي الناجح هو الذي يعرف متى يتوقف عن متابعة الخبر لأن تفاصيله الجديدة لم تعا تثير اهتمام القراء .

ويمكّنا أن نخرج مما تقدم بأن الخبر الذي يستحق النشر هو الخبر الجديد الذي يتم به الجمهور ، الفريد ، الغريب ، المثير للخلاف في الرأى ، الشائق ، الإنساني ، المغير ، المثير للفضول .

مصادر الأخبار :

من أين يحصل الخبر أو المندوب الصحفي على الأخبار .. قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نؤكد على أن شخصية المخبر أو المندوب وأخلاقه تلعب دوراً كبيراً ، بل أساسياً في هذا المجال .

وكلما كانت هذه الشخصية وهذه الأخلاق قوية ، سهل على صاحبها الحصول على الأخبار ، وذلك أن مصدر الخبر يهمه جداً أن

يتعامل مع إنسان يقدر المسئولية ، فلا يشهو الخبر أو يحرقه أو لا ينبع سراً أو تمن عليه . فكثيراً ما يحدث أن يشترط المصدر على المندوب إلا ينشر تفصيلاً معييناً لأن في نشره ما يسيء إلى الصالح العام ، وعلى الخبر في هذه الحالة أن يحفظ السر ولا يفرط فيه أبداً كانت المغريات . وبهذا يحوز ثقة مصدر الخبر وتقديره ويحتفظ به .

وأهم الجهات التي يطرق الخبر الصحفي أبوابها بحثاً عن الأخبار هي : القصر الملكي إن كان نظام الحكم ملكياً ، ورئاسة الجمهورية إن كان نظام الحكم جمهورياً ، ورئاسة الوزراء والوزارات المختلفة ، المجلس النيابي ، المحاكم ، المؤسسات العامة ، مراكز الشرطة ، النادى الاجتماعية والرياضية ، الشخصيات اللامعة في المجالات المختلفة ، المطارات والموانئ .

وتستقي الصحيفة أخبارها الخارجية من وكالات الأنباء . فلا توجد صحيفية واحدة في العالم تستطيع بوسائلها الخاصة أن توفر لقراءتها جميع الأخبار الخارجية أو الدولية . وتعهد وكالات الأنباء بتوريد أغليبية الأخبار الخارجية التي تنشر في الصحف يومياً . وتوجد في العالم خمس وكالات كبرى للأنباء وهي : وكالة رويتير في لندن ووكالة الأنباء الفرنسية في باريس ووكالة ناس في موسكو ووكالة اسوشيتدبرس ووكالة اليونايتدبرس انترناشيونال في الولايات المتحدة الأمريكية . إن هذا العدد القليل من الوكالات العالمية يضع الإعلام أمام

مشكلات على جانب كبير من الأهمية . فالقراء في أنحاء العالم يكتونون آراءهم عن الحوادث الدولية من وجهاً نظر الإنجليز أو الفرنسيين أو السوفيت أو الأميركيان . فصحافة الدولة التي تعتمد كلية على الوكالات الأجنبية إنما تقييد حرية الإعلام والرأي العام فيها بقيود لها أثراً خطير ، ولابد من منع هذا الخطير أو تفاديه بقدر الإمكان .

وأفضل وسيلة لمنع هذا الخطير هو العمل على تقوية الوكالات المحلية أو الأهلية بحيث تصبح قادرة على قيامها بدورها . وتعرف اليونسكو هذه الوكالات بأنها هي التي تقوم بجمع الأخبار المحلية أو الأهلية وتوزيعها داخل بلادها . وعلى الرغم من أن بعض هذه الوكالات توزع أخبارها في الخارج فإنها تحتفظ بطبعها الأهلي . وما يجدر ذكره أن عدداً كبيراً من هذه الوكالات يبعث ببعض المراسلين إلى الخارج ، وخاصة إلى العاصم الكبرى ، هل إن بعض هذه الوكالات مكاتب في عدد من العواصم المأمة .

ولكن كيف تعمل وكالات الأنباء .. تقوم هذه الوكالات بعملين ، فهي تجمع الأخبار وتنشرها ليلاً نهار دون توقف ، ذلك لأنها تزود آلاف الصحف التي تصدر في أوقات مختلفة من اليوم . وتتوخى وكالات الأنباء في عملها الدقة والسرعة . إلا أن السرعة هي مع الأسف المهدف الأول لكل وكالة ، ذلك أنها كلما كانت أسرع من غيرها في إذاعة الخبر ارتفع قدرها عند الجمهور . وتكون المنافسة بين الوكالات أحياناً على بعض

دقائق . وقد أدت هذه المنافسة على سرعة إذاعة الخبر ، إلى تحسين وسائل نقله . وتاريخ وكالات الأنباء وثيق الصلة بتطور طرق الاتصال السلكي واللاسلكي والأفوار الصناعية . ويمكن الآن إرسال الوثائق المخطوطة والمكتوبة على الآلة الكاتبة وصفحات الصحف والرسوم والصور الفوتغرافية باللاسلكي .

إن لهذا التقدم في نقل الأخبار نواحيه الطيبة ولاشك ، ولكن له أيضاً مساوئه وأخطاره . فالسرعة قد تكون سبباً في عدم دقة الخبر ، وهي غالباً ما تضفي على الخبر طابع الإثارة وتبعده عن الموضوعية .

وهكذا نرى أن وكالات الأنباء ضرورية للصحف ولوسائل الإعلام الأخرى بشرط أن تكتفى بسرد الواقع وذكر الأحداث دون التعليق عليها . ولكن لها أن تنقل تعليقات الصحف بخلافها لاطلاع الناس على مختلف الآراء دون التقيد برأى بعينه . فليس من شأنها أن تعطل أعمال مراسلي الصحف الخاصين ولا أن تنافسهم .

لقد قطعت وكالات الأنباء شوطاً بعيداً في مضمار جمع الأخبار وتوزيعها . إلا أن الصحف التي يهمها إرضاء القراء لا تستطيع أن تكتفى بتلك الوكلالات ، وإلا عرضت نفسها للانتقاد ونفور القراء منها . والصحف الناجحة تتمدد ، إلى جانب اعتمادها على وكالات الأنباء ، على مراسليها المقيمين ومبوعيتها الخاصين حتى لا تأتي أنباءها نسخة طبق الأصل من الأنباء التي تنشرها سائر الصحف ، وهي ظاهرة نلاحظها مع

شديد الأسف على الصحف الحديثة التي أصبحت أقرب إلى الصناعة منها إلى الرسالة .

الخبر الصادق :

إن الخبر الصادق هو المدف الأول لكل صحيفة تؤمن برسالتها ، ولكن كيف تصل الصحيفة إلى هذا الخبر الصادق .. إن المهمة غاية في الصعوبة ، ذلك أن التتحقق من صحة الأنباء يتطلب وقتاً طويلاً ، والصحيفة لا تستطيع الانتظار ، وإلا فات موعد صدورها وسبقهها غيرها إلى نشر الخبر المشكوك في صحته . وهنا يبرز سؤال : هل من الأفضل عدم نشر الخبر غير المؤمن بصحته ، وفي هذه الحالة ، هل تجازف الصحيفة بعدم النشر فيقال عنها إنها فقيرة في مصادرها ، إن ظهر في اليوم التالي صحة الخبر الذي أحجمت عن نشره .. إن أغلب الصحف تتصرف بطريقة تكاد تكون واحدة . فهي تتبه قراءها إلى ترددتها في تصديق الخبر لأن تقول : «مصادر تذيع ..» أو لأن تستخدم صيغة الاستفهام : «هل فشلت مسامي الصلح ..» ، إن صيغة الاستفهام تنم عن عدم تأكيد الخبر وأن الصحيفة نشرته دون أن تتمكن من التأكيد من صحته .

ولكن على الرغم من الجهد التي تبذلها الصحف الجادة في سبيل نشر الأخبار الصحيحة العصادة ، فقد تتعرض بين آن وآخر لنشر خبر كاذب

بحسن نية . وهي مشكلة غاية في الخطورة لم يتوصل المجتمع الدولي حتى الآن إلى حلها برغم المحاولات الكثيرة التي بذلت في هذا الشأن . لا خلاف على العواقب التي تجرها الأخبار غير الصحيحة المنشورة عن قصد أو غير قصد . وكم من خبر غير صحيح نشر أدى إلى تسميم العلاقات الدولية وإثارة نيران الحروب بين الشعوب . لابد إذن من بذل كل جهد لمنع نشر كل خبر غير صحيح وأن تهياً كل الظروف لكي يكون للصحفي وموزع الأخبار هدف واحد ، ألا وهو البحث عن كل ما هو صادق وصحيح وإذاعته .

وفي ضوء التجارب المخزنة التي مرت بها الإنسانية عبر العصور اتجه رأي محبي السلام إلى المناداة بحق جديد لم ينص عليه إعلان حقوق الإنسان الذي أقرته الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ ، إنه حق كل إنسان في أن يعرف الحقيقة والحقيقة كلها . فحسن استخدام تذكرة الانتخاب يفترض أهلية الناخب . وهذه الأهلية نفسها متعلقة بمعرفة الواقع ومعرفة العناصر الجوهرية الأولية لكل مشكلة ، وإلا فإن عمل المخ يرتكز على أساس خاطئ ويصل إلى نتائج خاطئة . فإن اعتبرنا الديمقراطية حقاً لكل إنسان ، فإن معرفة الواقع حق آخر . وإنما أن نعرف للإنسان بمحقه في معرفة ما يحدث ، وإنما أن نفرض عليه واجب تصديق ما يقال له . يشطر هذان الرأيان عالمنا الحاضر إلى شطرين . وعلى الناس جميعاً أن فتاروا في يوم من الأيام أحد هذين الرأيين إن تركت لهم حرية الاختيار ،

وبتعمير آخر فإن الإنسان المعاصر إما أن يعرف الأحداث وإما أن يقع فريسة للخرافات أو الشائعات . إن على الصحفى ، وهو مؤرخ الحاضر ، أن يكون له هدف واحد ، وهو البحث عن الأخبار الصحيحة ونشرها والتعليق عليها . إن الخبر الذى يرغب فيه الجميع هو الخبر الموضوعى . والرأى المفضل هو الرأى الحر الحالى .

ولكن ثمة عقبات تعترض طريق الصحافة وتقول بينها وبين أن تقوم بدورها على الوجه المرغوب فيه . لقد سمعنا كثيراً هذه العبارة التى تقول إن الصحافة تعكس صورة الحياة اليومية كما هي . غير أن الواقع يؤكّد أن هذه الصورة ليست صادقة دائماً . فين المرأة والأشياء المعكوسة يتدخلان : العامل النفسي والعامل التقنى .

ويشمل العامل الأول الموضوعية أيضاً ، أى شخصية الصحفى ، وهو إنسان مختلف تماماً عن هذه الآلة المسجلة التي نراها في قاعات التحرير . إن هذا الصحفى معرض لختلف التأثيرات التي يتبع عنها ردود أفعال بعينها . فزاجه ، ذلك العامل الشخصى الهام ، يمارس تأثيره على الطريقة أو الأسلوب الذى يكتب به ورقته .

وثمة عامل آخر وهى الظروف التى يعمل فيها . إنها كثيراً ما تحطم أعصابه وتضطره إلى الكتابة دون توقف خلال الساعات الطويلة . فكيف يمكن أن نطلب منه ، بعد هذه الضغوط الأدبية والمادية ، أن يكون محايضاً موضوعياً ، في حين لا نستطيع أن نطلب ذلك من المؤرخ الذى يعمل

في هدوء وأمامه عشرات الوثائق ومئات المراجع والذى لا يستبق منها إلا التي يرى أنها الأقرب إلى الصحة وإلى المنطق.

إن كل ما نستطيع أن ننتظره من الصحفى هو أن يقترب ما أمكن من الموضوعية وأن يكون حسن النية . وذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان على خلق وتدريب أحسن تدريب . والصحفى الجدير بالثقة هو الذى يعرف كيف يسيطر على شعوره أمام الحدث . لكي يتمكن من سرد الواقع كما هي ودون أن يخلط بين الحقيقة والتفسير الشخصى . وعلى الصحفى أن يميز بين الأخبار الأساسية والأخبار العاذبة ، فلا يدخل القارئ في متأهات التعليلات والتفسيرات التي لا أول لها ولا آخر والتي تكون في غالب الأحيان مغرضة . إن المهمة لغاية في الصعوبة لأنها في حاجة ، كما سبق القول ، إلى صحفيين تدربيوا تدريباً كاملاً على هذا النوع من العمل الصحفى بحيث يستطيعون أن يسجلوا الأحداث وقد تبردت من كل عامل نفسي أو غيره من العوامل التي تشهو الخبر أو توجهه توجيهًا غير سليم .

أما العقبات التقنية فتأتي عادة من كثرة الأخبار التي ترد إلى الصحيفة وسرعة جمعها وتوزيعها وأخطاء الترجمة: وهذه العقبات من شأنها أن تشهو الخبر أحياناً تشهوها مقلقاً . إن كمية الأخبار قد زادت زيادة كبيرة في العشر السنوات الأخيرة ، وإن السرعة التي توزع بها لتدعى إلى العجب . ولكن هذا التقدم أدى في النهاية إلى تکوم البرقيات في قاعة

التحرير مما يزيد من حيرة الصحفيين ومن صعوبة الاختيار بين الأخبار. وثمة آفة أخرى ، ألا وهي الإثارة . إن وكالات ومؤسسات الإعلام تتنافس فيما بينها على إرضاء جمهور متغطش إلى كل ما هو مثير . فيإثارة فضول الجماهير بكل الوسائل الممكنة يمكن جذب انتباهم . لابد إذن من استغلال نقطة الضعف هذه بتضخيم ما لا يستحق التضخيم ، وذلك على حساب الأخبار الدسمة التي تنعكس نتائجها على حياة الشعوب . ولما كانت الأخبار الدولية تترجم من لغة إلى أخرى ، ولما كانت الظروف التي تعمل فيها وكالات الأنباء تضطرها إلى العمل بسرعة ، فإن بعض هذه الترجمات يتضخم خطاؤها في حين يصل بعض هذه الأخطاء إلى حد إثارة السخرية .

ولكن عدم دقة الأخبار لا تأتي فقط بسبب الخطأ في الترجمة . إن هناك عامل آخر ألا وهو الحروب التي تعبأ خلاها هذه الوكالات كسلاح من أسلحة الدعاية شأنها في ذلك شأن سائر الأسلحة ، وذلك لتحطيم معنويات العدو ودق معاقله الخلفية . وينبغي أن نعترف مع الأسف أن روح الدعاية هذه ما زالت قائمة على الرغم من الأضرار التي تحدثها . ويمكن أن نقول إن جذورها متعددة إلى الدول التي تطبق النظام الديمقراطي ، الأمر الذي دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣ نوفمبر ١٩٤٧ إلى التنديد بكل دعاية للحرب ، وإلى أن تطلب من الدول الأعضاء أن تشجع نشر الأخبار التي تحقق رغبة الشعوب في أن يسود

السلام ربيع العالم . وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ شجبت الجمعية نفسها الدعاية ضد السلام : وأكَدت أن هذه الدعاية بإثارتها المنازعات وأعمال العدوان تؤدي إلى عزل الشعوب بعضها عن بعض ، والخلولة بينها وبين معرفة آراء الدول الأعضاء وتعطيل نشاط الأمم المتحدة . وهذا يقودنا إلى دراسة الأخبار الكاذبة ومحاولة تعريفها .

إن الأخبار الكاذبة هي أيضاً الأخبار المغرضة ، ولو أن الأخيرة أخطر من الأولى لأنها تبدو بمظهر الأخبار الصادقة . وكلما بدا الخبر المغرض بريئاً ازداد خطره ، ولكن هل يمكن فضح هذا اللون من الأخبار الكاذبة .. إنه لا يمكن فضحها إلا في البلاد التي تعرف بحرية الإعلام والصحافة . إلا أن هذه المهمة تصبح مستحيلة خلال الأزمات الدولية الحادة ، ذلك أن رد الفعل السريع خلال هذه الأحداث ليس بالأمر السهل . إن الكشف عن الحقيقة يتطلب بعض الوقت . وإن ناشر الخبر الكاذب يهدف بذر بذور الاضطراب وزيادة التوتر الدولي أو خداع العدو ، يعرف تماماً أنه من المستبعد اكتشاف خداعه في الوقت المناسب . فهو يلعب لعبته وهو متأكد من أنه سوف يصل إلى هدفه قبل أن يكتشف أمره . لقد بذلت جهود من أجل وضع حد لهذه التجاوزات منذ سنة ١٩٢٥ . ولكن كل الاتفاقيات ومشاريع الاتفاقيات والاتفاقيات والتوصيات التي أسفرت عنها المؤتمرات واللقاءات التي نظمت حول هذه المشكلة ظلت حبراً على ورق .

وآخر محاولة في هذا الصدد قام بها المجتمع الدولي قبل الحرب العالمية الثانية تعود إلى المؤتمر الذي عقده في مدينة نيس سنة ١٩٣٩ الاتحاد الدولى لرؤساء تحرير الصحف لوضع أساس جمعية دولية تنظم بفاعلية مكافحة الأخبار الكاذبة . وكانت النتائج التي أسفر عنها هذا المؤتمر مشجعة . فقد تمت الموافقة على إنشاء مركز إعلامي ونشر مطبوعة خاصة تتبع لرؤساء التحرير التأكيد من صحة الأخبار المشكوك فيها . ولكن هذه المشاريع البناءة ما لبثت أن التهمتها نيران الحرب العالمية الثانية .

وبعد قيام منظمة الأمم المتحدة عقب هذه الحرب ، أعيدت هذه المشكلة إلى بساط البحث عدة مرات . ولكن الحلول التي اقترحت لم تتحتم . وهكذا لا زال نقرأ ونسمع أخباراً كاذبة أو مغرضة هدفها تعكير صفو العلاقات الدولية وإثارة الشعوب بعضها على بعض . إن الشرط الأساسي لموضوعية الخبر هو أن تكون وسائله حرة . وغير ضمان لصدق الخبر هو حرية نقله وإذا تعمقت بحث يصل إلى الجميع دون أي قيد عليه . وإن درسنا نشاط وكالات الأنباء في العالم فإننا نلاحظ أن حرية الإعلام تصطدم ببعض العقبات ، نذكر منها هنا الاتجاه نحو احتكار الأخبار الذى يظهر واضحأً في الوكالات العالمية .

حرية الصحافة

ليست حرية الصحافة وقنا على فئة معينة من الناس . إنما
موقع اهتمام الجماهير على اختلاف قناتها أو طبقاتها . وحرية
الصحافة هي محصلة من محصلات حرية الاعتقاد . ويقول أحد
المفكرين الفرنسيين الذي عاش في النصف الأول من القرن التاسع عشر
إن الحكومة حينما تخضع الصحف لسلطانها تجعل نفسها مسؤولة عن كل
ما تكتبه هذه الصحف ، لأن الحكومة التي تستطيع أن تمنع كل شيء ،
تؤاخذ على كل ما تسمح به . إن الضمان الوحيد للمواطنين ضد التعسف
والظلم هو النشر ، وأسهل نشر وأنظمه هو الذي تقوم به الصحف .
وحرية الصحافة لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية لأنها تعكس إرادة
الشعب . وينذهب بعض السياسيين إلى القول : « خير لنا أن تكون بدون
برلمان من أن تكون بلا حرية صحافة » ، والأفضل لنا أن نحرم من المسئولية
الوزارية ، ومن الحرية الشخصية . ومن حق التصويت على قوانين
الضرائب عن أن نحرم من حرية الصحافة ، ذلك أنه في استطاعة هذه
الحرية أن تعيد كل الحريات الأخرى » .
وكتب ويكره سيد أحد رؤساء تحرير جريدة (التايمز) البريطانية
سابقين عن حرية الصحافة قائلاً : « إن وجود صحافة حرة تقوم على

روح وطنية وتهتم بمسئولياتها حتى في الوقت نفسه المشكلة الرئيسية للديمقراطية الحديثة وخير ضيائنا لها».

وفي تاريخ حرية الصحافة ستان على جانب كبير من الأهمية، ففي سنة ١٦٩٥ قدم جون لوك بيانه المشهور ضد تقييد حرية الصحافة، وكان قد سبّقه إلى ذلك جون ميلتون بندايه الذي دافع فيه عن حرية التفكير وحرية الصحافة. ولم يجد البرلمان البريطاني مندوحة عن إلغاء القانون الذي فرض الرقابة الواقعية. أما السنة الثانية، فهي سنة ١٧٨٨ التي اعترف برلمان باريس خلالها بأن حرية الصحافة ضرورة. وكان نائب الملك قد قبل المبدأ ودافع ميرابو خطيب الثورة الفرنسية عن هذه الحرية.

وعملًا بمبادئ إعلان حقوق الإنسان التي نادت بها الثورة الفرنسية، خذلت حرية التعبير والصحافة تفرض نفسها باللين تارة وبالعنف تارة أخرى.

وقد ضمن دستور الولايات المتحدة الأمريكية في نصوصه حرية صحافة وحرم على الكونغرس إصدار أية تشريعات تحد من هذه الحرية أو تضع قيوداً على حق الشعب في التمعن بها. ولذلك فإن حرية الصحافة أمريكا لا تعنى حق النشر بلا قيود، ولكنها تعنى حق الأفراد في أن لموا ويعرّفوا.

وفي بداية القرن العشرين كانت دول أوروبية كثيرة قد أفردت في

دساتيرها مكاناً لحرية الصحافة . غير أن جميع هذه الدول وضعت قيوداً على هذه الحرية في الأوقات غير العادية ، وخاصة أثناء الحروب . ولم يشد عن تلك القاعدة حتى أكثر الدول تعلقاً بالحرية الشخصية . وفي الحرب العالمية الأولى ، اضطررت الدول المحاربة والمحايدة أن تفرض الرقابة على الصحف لمصلحة الأمن الوطني . وفي الحرب العالمية الثانية فرضت الدول المحاربة والمحايدة الرقابة على الصحف وعلى الأخبار . ولما كان الشعب البريطاني وصحافته يقدرون مسؤوليتها تجاه الوطن فقد تمتua بحرية نسبية لم يعرفها لا الشعب السويسري المحايد ولا صحافته . ومن جهة أخرى توجد دول ليست فيها حرية صحافة حتى في الأحوال العادية لأنها دول ذات نظام دكتاتوري ، تقوم الحكومة فيها بالهيمنة الكلية على الصحف أو يقوم الحزب الواحد فيها بهذه المهمة . وقد طبق هذا النظام في إيطاليا في عهد الحكم الفاشisti وفي ألمانيا خلال الحكم النازي . وكانت هاتان الدولتان تنكران حرية الصحافة إنكاراً تاماً وتعتبران تقييدها أمراً مادياً واقعاً وعنصراً هاماً من عناصر كيانهما . وفي البلاد التي تطبق النظرية الاشتراكية العلمية يعتبر الشعب مالكا للصحافة من حيث المبدأ . أما من حيث الواقع فإن الحزب الشيوعي هو الذي يرسم سياسة الإعلام ويحدد أهدافه . والحرية في هذا النظام مرتبطة بالضرورة . وقد كتب لينين عن حرية الصحافة في سنة ١٩١٧ قائلاً : «إن حرية الصحافة في المجتمع البورجوازي تقوم على قدرة

الأغنياء دون غيرهم على إفساد الطبقة الفقيرة والجاهير المضطهدة والمستغلة والساخنة منها يومياً بطريقة منتظمة ومستمرة بطبع ملائين من جرائهم أما الدواء الذي يراه لينين لهذا الداء فهو احتكار الوسائل التي استخدمها البورجوازيون ضد الطبقة الكادحة . وبما أن الحرية ليست إلا امتيازاً مقصوراً على الطبقة السائدة ، فإن الثوريين سوف يستخدمون نفس الوسائل . فالصحافة من هذه الوجهة ليست إلا أداة تنقل للجاهير خلجان الهيئات الحركة ، أي الحزب وزعاته .

وإذا انتقلنا إلى مفهوم حرية الصحافة في البلاد الديمقراطية الليبية التي تعرف صراحة بهذا المبدأ ، نرى أن هذه الحرية تسبب مشكلات ليس من السهل حلها ، وهي التوفيق بين الحريات الفردية وبين ضرورات الحياة الجماعية ، والواجب المفروض على كل فرد بالأساس استغلال الحرية ليؤدي غيره . ومما يمكن نظام الصحافة حراً ، فإنه لا يمكن أن يصبو إلى حرية مطلقة . إن حرية الصحافة لا يمكن أن تطبق بدون قيد أو شرط ، وبمعنى آخر ، في ديمقراطية منظمة تنظيمياً صحيحاً ، يجب أن تفهم الحرية وتمارس مع مراعاة المسئولية التي هي نتيجتها والعامل الملطف لها . ولا تتضمن دساتير البلاد الديمقراطية الليبية جرائم الرأي ، فمن حق الفرد فيها أن يقول ويكتب كل شيء ، ولكن على شرط ألا ينفلت في حق أحد أو يسبه وألا يضر غيره ومصالحهم . إن حرية التعبير لا تذهب هي الأخرى إلى حد تعريض أمن الدولة الداخلي أو الخارجي

للخطر ، ولا تذهب كذلك إلى حد التحرير من على اقتراف الجرائم حتى لو كان هذا التحرير قد جاء عن إيمان فلسفى أو ديني أو سياسى . فعندما تدرك الصحافة مسئوليتها ، وعندما تفهم أنه لا توجد حقوق بدون واجبات ، تصبح جديرة بالحرية التي كفلت لها تحت شروط معينة . إن حرية الرأى والتعبير عنه ما زالت موضع اهتمام منظمة الأمم المتحدة . ففي ١٩ أكتوبر ١٩٦١ وافقت اللجنة الاجتماعية التابعة لهذه المنظمة باثنين وثمانين صوتاً ضد صوت واحد - وهو صوت أوروغواي - على مشروع الاتفاق الخاص بحرية الرأى ، والذي ينص على عدم إللاق أحد بسبب آرائه وعلى حق حرية التعبير الذي يشمل حرية البحث عن الأخبار والأفكار من كل نوع وتلقّيها ونشرها دون اعتبار للحدود ، شفوياً وتحريرياً أو طباعة . . ولكن ممارسة هذه الحريات تتضمن واجبات ومسئوليّات خاصة . وتجيز الاتفاقية إخضاع هذه الحريات لبعض القيود التي يجب أن تحدّد صراحة ، احتراماً لحقوق الآخرين وسمعتهم وحياته للأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق .

ويهتم الاتحاد الدولي للصحفيين بحرية الصحافة بالغ الاهتمام ، فقد أبدى في سنة ١٩٦٦ قلقه الشديد على ظاهرة تركيز الصحف التي تزداد خطورة يوماً بعد يوم ، وأشار إلى أن حرية الصحافة تتطلب تعدد الصحف وتنويعها . وأبدى اعتراضه على كل تركيز يتجاوز الفضلات الاقتصادية التي تفرضها المنافسة بين الصحف وبين مختلف وسائل

الاتصال بالجماهير . ولاحظ الاتحاد أنه حتى في البلاد التي تعرف بحرية الصحافة وتحافظ عليها ، فإن هذه الحرية لا تمارس إلا جزئياً . وأكيد حق الصحف في رفض إفشاء مصادر الأخبار .

حرية الصحافة في مصر :

أول تشريع للمطبوعات عرفته مصر هو الذي أصدره نابليون بونابرت في سنة ١٧٩٩ وتلاه الجنرال عبدالله منو في أمره الصادر سنة ١٨٠٠ بشأن جريدة (التنبيه) التي حالت ظروف الحملة الفرنسية دون صدورها .

وفي عهد محمد علي صدر أمر في سنة ١٨٢٣ يجرم طبع أي كتاب في مطبعة بولاق إلا بإذن من البشا . وعند تولي سعيد باشا حكم مصر ، صدر تشريعان يفرض أولهما الرقابة الواقعية على المطبوعات ولا يميز نشر الصحف « من دون الحصول على الرخصة من ديوان الداخلية » أما التشريع الثاني فيختص بالأجانب ، فهو يمنع صحفهم من نشر كل نقد لأعمال الحكومة . وكان على الأجنبي الذي يريد أن يصدر صحيفة أن يقدم طلباً إلى نظارة الخارجية . وكان على الصحف الأجنبية التي تصدر في مصر أن تكتتب وتصحح الأخبار التي تنشرها صحف أوروبا وغيرها عن مصر وحكومتها .

وفي عهد الخديوي إسماعيل تم إنشاء قلم للصحافة في وزارة الخارجية

ليقوم بالإجراءات المتعلقة بالجرائم وغيرها من المطبوعات . وكان هذا « القلم » يقوم بالإشراف على الصحافة ومراقبة ما تنشره . وقد ظل يُؤدي عمله حتى صدور قانون المطبوعات المصري في نوفمبر ١٨٨١ . وكان على الأجنبي الذي يريد إصدار صحيفة أن يكتب إلى قنصليته التي تخابر بدورها قلم الصحافة الذي يتصل بديوان الخديو ليستأذن المسئولين فيه ، ويعرض الطلب على الخديو نفسه . أما المصريون والعربانيون ، فكانوا يتقدمون إلى قلم الصحافة رأساً يطلبون الترخيص لهم بإصدار الصحف . ويقوم القلم ، بعد فحص الطلب ، بعرضه على الخديو . وظلت الحال كذلك إلى أن صدر قانون المطبوعات في ١٨٨١ الذي ينص على وجوب طلب الترخيص قبل إصدار أية صحيفة ، كما فرض دفع التأمين وأعطي الحكومة حق تعطيل الصحيفة أو مصادرتها أو إغلاقها بأمر من ناظر الداخلية بعد الإنذار ، وبقرار من مجلس الناظار بدون إنذار ، وذلك حفاظاً على النظام العام والأداب العامة والدين . ولوزير الداخلية كذلك ، حسب هذا القانون . أن يمنع دخول ما يرى عدم صلاحيته من المطبوعات والصحف التي تصدر خارج مصر . وبعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ أغلقت صحف الثورة . وصدر قرار يمنع موظفي الدولة من مراسلة الصحف العربية والإفرنجية وبمعاقبة المخالفين بالفصل من الوظيفة ، كما فرضت الرقابة على المطبوعات . وحين استتب الأمر للإنجليز في مصر أهلوا بتطبيق قانون

المطبوعات ابتداء من ١٨٩٤ .

وفي مارس ١٩٠٩ صدر قرار من مجلس النظار يقضي بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ وذلك ردعاً للصحف عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التي وصلت إليها . وفي يونيو ١٩١٠ صدر فانون ينص على أن الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المقدرة بأفراد الناس تحكم فيها محاكم الجنابات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف . وتدخل بريطانيا الحرب في أغسطس ١٩١٤ وتعلن الأحكام العرفية وتفرض الرقابة على الصحف في ٢ نوفمبر ١٩١٤ . وتعلن بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وفي اليوم التالي يتم خلع الخديو عباس الثاني وينصب السلطان حسين كامل مكانه . ولم تلغ الرقابة على الصحف والمطبوعات إلا في ٢٦ يونيو ١٩١٩ . ولكنها لا تثبت أن تعود في ١٨ ديسمبر ١٩١٩ نتيجة للاضطرابات التي سادت البلاد ، ثم ترفع ثم تعود في ٥ مارس ١٩٢٠ . وأخيراً تلغى في ١٥ مايو ١٩٢١ ، ولكن اضطهدت الصحف ومحاكمتها ظلا قائمين .

وفي ١٩ أبريل ١٩٢٣ صدر الدستور المصري ونصت المادة ١٥ منه على أن «الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف شرطية ، وإنذار الصحف أو وقفها أو إغاؤها بالطريق الإداري محظوظ كذلك ، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي . وعندما تولى محمد محمود باشا الوزارة في سنة ١٩٢٨ عطل الدستور

واستعادت الحكومة سلطتها في تعطيل الصحف إدارياً تطبيقاً لنصوص قانون سنة ١٨٨١ . وشدد قانون المطبوعات الجديد الذي وضعه حكومة إسماعيل باشا صدق في يونيو ١٩٣١ الختاق على الصحافة . وعدل هذا القانون بقانون جديد صدر في فبراير ١٩٣٦ ألغى النص الذي يتضمنه قانون سنة ١٩٣١ والذي كان يقضى بإلغاء الجريدة أو إغلاق المطبعة بالطريق الإداري .

وتعلن الأحكام العرفية بعد أن هاجمت ألمانيا النازية بولندا وذلك في أول سبتمبر ١٩٣٩ مشعلة الحرب العالمية الثانية . وفي نهاية هذه الحرب يقرر مجلس الوزراء في يونيو ١٩٤٥ إنتهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية . وإباحة الاجتماعات العامة ومنع اعتقال أي فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية . وقد صدر هذا القرار تمهدأ لرفع الأحكام العرفية الذي تم في ٧ أكتوبر ١٩٤٥ بعد انتهاء حرب اليابان ، ولكن ما لبث أن أعيد فرضها في ١٣ مايو ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين لتلغي في ٢٨ أبريل ١٩٥٠ . ولكنها تفرض من جديد في ٢٦ يناير ١٩٥٢ بعد حوادث هذا اليوم . وتظل الأحكام العرفية مفروضة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وخلال أزمة مارس ١٩٥٤ ترفع الرقابة على الصحف من ٥ مارس وحتى ٢٩ منه وتعاد ثانية . وتلغي الأحكام العرفية في ٢٦ يونيو ١٩٥٦ لتعاد خلال حرب السويس في أول نوفمبر ١٩٥٦ .

وهكذا تستمر الرقابة على الصحف سواء باسم الأحكام العرفية أو باسم أمن الدولة ، إلى أن يصدر في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ قرار جمهوري بتنظيم الصحافة . وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا القانون : «إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي أمر لا مناص منه في مجتمع تعددت صورته باعتباره مجتمعاً ديمقراطياً اشتراكياً تعاونياً ، بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة لقيام اتحاد قومي (الاتحاد الاشتراكي العربي فيما بعد) يوجه العمل الوطني الإيجابي إلى بناء المجتمع على أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه مسؤوليات العمل لإقامة هذا البناء .

«وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد العرقل القوية إلى إقامة ديمقراطية حقة ، فإن هذا يستتبعه بالتأني ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ، لأن قوة هذه الوسائل وفعاليتها مما لا ينكره أحد ، ووجود أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة .. يستطيع أن يجنبها إلى انحرافات قد يكون لها أثراًها الخطير على سلامة بنية المجتمع . كما أن مجرد وجود مثل هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه ،

«وليس هناك من يجادل في أن ملكية الشعب لأدلة التوجيه الأساسية وهي الصحافة ، هي العاصم الوحيد من هذه الانحرافات ، كما أنها الضمان الثابت لحرية الصحافة بغضونها الأصيل ، وهي حق الشعب

فَأَنْ يَتَابُعَ بِمُجَرِّيَاتِ الْحَوَادِثِ وَالْأَفْكَارِ وَحْقَهُ فِي إِبْدَاءِ رَأْيِهِ فِيهَا وَتَوجِيهِهَا
بِمَا يَتَفَقَّ وَإِرَادَتِهِ .

«وَعَلَى هَذَا النَّحْوِ يَتَحَقَّقُ لِلصَّحَافَةِ وَضَعُفُهَا فِي . الْجَمَعَ الْجَدِيدِ
بِاعْتِبَارِهَا جَزْءاً مِنَ التَّنظِيمِ الشَّعْبِيِّ الَّذِي لَا يَخْصُصُ لِلْجَهازِ الإِدارِيِّ ، وَإِنَّما
هِيَ سُلْطَةٌ تَوْجِيهٍ وَمُشارَكَةٍ فَعَالَةٌ فِي بَنَاءِ الْجَمَعِ ، شَأنُهَا فِي ذَلِكَ شَانٌ
غَيْرِهَا مِنَ السُّلْطَاتِ الشَّعْبِيَّةِ كَالْمُؤْتَمِرِ الْعَامِ لِلْاِتَّحَادِ الْقَومِيِّ (الْاِتَّحَادِ
الْاِشْتَراكيِّ فِيهَا بَعْد) وَكَمَجْلِسِ الْأَمَّةِ» .

وَلَا شَكَ فِي أَنَّ هَذَا الْقَانُونَ قَدْ خَلَصَ الصَّحَافَةَ مِنْ سِيَطَرَةِ رَأْسِ
الْمَالِ وَوَضَعَهَا فِي أَيْدِيِّ الْشَّعْبِ مِنْ حِيثِ الْمِبْدَأِ . وَلَكِنَّ مِنْ حِيثِ الْوَاقِعِ
أَصْبَحَتْ أَدَاءَهَا فِي يَدِ السُّلْطَةِ الْحَاكِمَةِ . وَظَلَّتْ هَذِهِ حَالُ الصَّحَافَةِ فِي
مَصْرِ إِلَى قِيَامِ ثُورَةِ ١٥ِ مَايُو ١٩٧١ ، فَقَدْ بَدَأَ الْقِيدُ الْمُفْرُوضُ عَلَيْهَا يَخْفِي
شَيْئاً فَشَيْئاً ، إِلَى أَنْ جَاءَتْ حَرْبُ أُكْتُوَبِرِ ١٩٧٣ فَأَعْطَتَ الصَّحَافَةَ قَدْرًا
آخَرَ مِنَ الْحُرْيَةِ سَرْعَانَ مَا أَثْبَتَتْ أَنَّهَا جَديِّرَةُ بِهِ . بَيْدَ أَنَّ الْحُرْيَةَ تَقَابِلُهَا
مُسْتَوْلِيَّةً ، وَكَلَّا زَادَ إِدْرَاكُ الصَّحَافَةِ لِمُسْتَوْلِيَّتِهَا أَمَّا الْجَمَعُ زَادَتْ حَرْيَتِهَا .
١ وَكَلَّا تَقْدِمُ شَعْبٌ عَلَى طَرِيقِ التَّنْمِيَةِ اِزْدَادَ حُرْيَةً ، فَالشَّعُوبُ الْمُخْلَفَةُ تَكُونُ
حَرْيَتِهَا مُخْلَفَةً كَأَحْواهُهَا الْاِقْتَصَادِيَّةِ ، وَالشَّعُوبُ الْمُتَقْدِمَةُ يَكُونُ مَفْهُومُهَا
لِلْحُرْيَةِ مُتَقدِّمًا .

الصحف وحاجة مصادر الخبر

في سنة ١٩٥٥ قدم السكرتير العام للأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً عن «مسألة حرية مصادر الإعلام التي يستقى منها المشتغلون بالصحافة أخبارهم» والمتفق عليه بوجه عام أن عدم إفشاء اسم مصدر الخبر شرط ضروري لحرية الصحافة والإعلام ، ذلك أن الصحفي ، إن لم يستطع ضمان كتمان اسم مصدر الخبر إن طلب ذلك ، فإنه قد يفقد مصدره هاماً من مصادر الأخبار ، في ميدان يجب أن تقوم الصحافة فيه بدور رئيسي ، لأنها يتصل بالمصلحة العامة . إن من طبيعة عمل الصحفي أن يبحث عن الأخبار عند الأشخاص الذين يعرفونها دون غيرهم ، وفي أغلب الأحيان يطلب هؤلاء الأشخاص من الصحفي عدم إذاعة أسمائهم للأخبار التي قدموها له .

وفي عدا بعض الاستثناءات الناجمة عن جهل لرسالة الصحافة ، فإنه لا يوجد ، على وجه العموم ، أي اعتراض على المبدأ . وبما أنه لا توجد حرية مطلقة ، فإنه لا يوجد كذلك حق مطلق لعدم إفشاء اسم مصدر الخبر . وكل ما يطلب في هذا الصدد هو الاعتراف للصحفيين بحق كتمان اسم المصدر بالشروط المعول بها في المهن الأخرى . غير أن هذا الحق الذي يتمتع به المشتغلون بالصحافة خاصة يتطلب نظاماً خاصاً

وحدوداً خاصة لابد منها لحماية الصالح العام . ولا يمكن لهذه الحدود أن توجد إلا في الحالات التي يُؤدي فيها هذا الحق إلى التستر على وسائل غير جديرة بالصحفي أو التي تشكل خطراً جدياً على الوطن .

إن تطور المجتمع العالمي يؤدى إلى تضييق حرية الإعلام . إن قيود النشر وحدوده تتضاعف يوماً بعد يوم . لابد إذن من بذل الجهد لضمان حرية عمل الصحفي وكل من يستطيع أن يزوده بالأخبار في سبيل المصلحة العامة ، وذلك في الحالات التي يمكن التعبير فيها عن الرأى دون أدنى ضغط .

غير أن ثمة مسائل تعرض ضمان هذا الحق . وفي مقدمة هذه المسائل حق الصحيفة في أن تنشر مقالاً أو خبراً دون أن تذكر اسم كاتبه أو مصدره . فالكاتب أو المحرر ، حسب هذا الرأى ، حر في إظهار اسمه أو في إخفائه عن قراءه . ويعرض على هذا الرأى بأنه إن كان للإنسان الحرية في نشر آرائه ، كان من حق القانون أن يعرف شخصيته ليحاسبه إن هو أحاطاً في استعمال هذا الحق . ويرى بعض رجال القانون أن من حق رئيس التحرير أن يحتفظ بسرية مصدر المقال أو الخبر عملاً بحرية الصحافة واستقلالها . ويذهب المنادون بحق عدم الكشف عن مصدر الخبر إلى أنه يندر أن يقوم شخص واحد بعمل صحفي يضر المجتمع الذي يعيش فيه . فالصحفي حين ينشر مقالاً أو خبراً إنما يعمل عادة بوحى جماعة لها رأى سياسي معين تدعوه ، فالجريمة إن وجدت - لا يمكن أن

تكون من فعل شخص واحد يستحق العقاب ، بل هي نتيجة لشعور ينتاب حزباً أو جموعة من الناس تضمهم أمانٌ واحدة . الذا حرصت الدول ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، على منع الصحف من وقوعها تحت سيطرة رجال المال والأعمال والسفارات الأجنبية .

وعلى الرغم من هذه الضمانات التي تكفلها قوانين الصحافة أو المطبوعات ، فإن جرائم الشر تقع .. تقع أحياناً عن حسن نية ، وتقع أحياناً أخرى عن سوء نية ، إن عدم كشف مصدر الخبر يحمي الفاعل الأصلي ، غير أنه لابد من وجود شخص مسئول يدفع ثمن هذا الانحراف لل المجتمع الذي تعتبر الحكومة نفسها مسؤولة عن حياته . ولكن إلى أي حد يمكن للصحفي أن يتمتع بهذا الحق .. إن لكل حق حداً . ولا شك في أن حد حق عدم الكشف عن المصدر هو أمن الدولة الذي تضيق كل الحقوق أمامه ، لأنها مستمدة منه ولأنها إذا فقدته فقدت كيانها معه .

الصحافة في عصر الإلكترونيات

تواجه الصحافة - وهي على عتبات القرن الواحد والعشرين - مشكلتان خطيرتان تهددان حريتها بل وجودها نفسه كوسيلة لها طبيعتها الخاصة من وسائل الاتصال بالجماهير ، وهاتان المشكلتان هما : التقدم

التكنولوجي ومنافسة الإذاعة والتليفزيون .

لقد قطعت صناعة الصحافة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شوطاً بعيداً في مضمار التقدم التقني ، ودخلت عصر الميكنة الذاتية في عدد كبير من البلاد المتقدمة تكنولوجياً ، فإن أكثر من مائة دار صحافية في الولايات المتحدة تستخدم في الوقت الحالي حاسبات إلكترونية للمحاجات المباشرة المتصلة بإنتاج صحفها . ففي مجال صنف الحروف أمكن بفضل استخدام آلة طبع الورق المثقوب إعطاء الأمر للآلات بصنف الرصاص وبشكه عن بعد . وتستخدم هذه الطريقة لصنف حروف جريدة أمريكية تطبع في باريس ، وهي الانترناشيونال هيرالد تريبيون . وفي اليابان ، حيث لا توجد مشكلة ضبط الأسطر المطبوعة ، لأن الكتابة اليابانية تسمح بوضع نفس عدد الرموز في السطر الواحد ، فإن جهازاً يسمى «كونجي» ينقل الأخبار رأساً على آلة المدونبيب مجموعة بالحروف اليابانية ومعدة للطبع . ولكن أعظم تقدم في هذا المضمار هو الاستنساخ طبق الأصل الذي يسمح بتصوير صفحة من جريدة على بعد . فثمة جهاز مزود بخليفة كهربائية تقرأ النص وتحول كل نقطة منه إلى إشارة كهربائية ، تم بوساطة الموجات الدقيقة ترسل الصفحة كاملة من طوكيو إلى سابورو بجزيرة هوكانيدو الواقعة على مسافة ألف كيلومتر ، وذلك بعد بضع دقائق من تحهيزها في طوكيو . ويتم طبع الصورة خليلاً بفضل نص صفت حروفه وأحرج عن بعد . وتستخدم هذه الطريقة جريدة (آسان شيبوم) وغيرها

من صحف اليابان .

وقد حل الجمع التصويري محل سبك الحروف . وتقوم هذه الطريقة الجديدة على تحويل النص أولاً إلى شريط من الورق المثقوب يمر أمام جهاز للجمع التصويري . وبعد لحظات يبرز من شق في جانب الجهاز النص مصوراً بكامله ومعداً لعملية الإخراج .

وي يكن الآن صف حروف جريدة من ٢٤ صفحة بالجمع التصويري في أربع ساعات ونصف ساعة ، وبعمونة اتفى عشر شخصاً . ولكن هذه الطريقة لا تتم بدون حاسب إلكتروني . فمن الناحية العملية يقوم الحاسوب إلإلكتروني بضبط ترتيب الحروف على السطر وبقطع الكلمات في المكان المناسب ويوضع الشرطة الرابطة في آخر السطر . ويستخدم الجهاز أيضاً في استعمال رمز متفق عليه معه لاختيار نوع الحروف وحجمها ، وذلك ب مجرد لمسة في أول المقال الذي يراد صف حروفه . ويقوم الحاسوب إلإلكتروني من جهة أخرى بعملية التصحيح . فاصلاح خطأ في التفكير أو في الخطوط أو خطأ مطبعي يتطلب إعادة عملية الجمع التصويري ولصق النص المصحح ، مما يستغرق خمس دقائق على الأقل . وتوفيراً لهذا الجهد تحفظ الحاسبة في ذاكرتها بسبعين حرفاً ، ولا يصدر لجهاز الجمع التصويري الأمر بالتقاط صور الحروف إلا بفارق سبعين حرفاً . فإذا اكتشف خطأ في هذه الأثناء صدر أمر إلى الحاسبة إلإلكترونية بإيقاف الجمع التصويري في انتظار النص الجديد .

والموضوعات الصحفية المدرسوة محل الأخبار المكتوبة على عجل وبأسلوب المرم المقلوب أو المعكوس الذي لم يعد ثمة داع له في الظروف الجديدة التي تحياها الصحافة . وخشى الصحفيون « التقليديون » على هذه الصحف « الجريمة » من أن تبور ، ولكن ارتفاع توزيعها وقوتها تأثيرها على الرأي العام المحلي والدولي طمأن هؤلاء الوجلين المتشائين وأقنعهم أو على الأقل أقنع أغليهم بأن الصحافة يجب أن تقدم شيئاً مختلفاً عما تقدمه وسائل الإعلام الجديدة ، يجب أن تقدم شيئاً دسماً يتناسب وهيئية الكلمة المطبوعة والدور الاجتماعي الذي تقوم به في سبيل تكوين المواطن الصالح .

« وإن الدراسات الميدانية التي أجريت بمناسبة إضراب صحف نيويورك اليومية في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٣ لمدة تزيد على ثلاثة شهور بينت عدم إمكانية الاستغناء عن الصحافة المكتوبة أو إحلال وسيلة إعلامية أخرى محلها . وقد أشرف على هذه الدراسات الأستاذ ديختر من جامعة كولومبيا .

ففي أي بلد متحضر يملك كل بيت فيه جهازاً تليفزيونياً أو أكثر يعلن ٤٧٦,٤٪ من المفحوصين أن الصحف تنقصهم . وإذا أكد ٨٣٪ من الأشخاص الذين تم سؤالهم في أول الإضراب أنهم يكتفون بالأخبار التي يقدمها الراديو والتلفزيون ، فإن هذه النسبة هبطت إلى ١٨٪ في نهاية الإضراب . كما صرّح عدد كبير من المفحوصين بأنهم « لا يستطيعون

العيش بلا صحف.. فالذى يعيش بلا صحف كالذى يمشى بلا حذاء».

وعلى أى حال فإنه من الصعب تقدير أثر الراديو والتليفزيون على حجم توزيع الصحف. غير أنه من المؤكد أن توزيع الصحف في الولايات المتحدة قد ارتفع خلال السنوات الأخيرة. ولكن ليس وفقاً نسبة زيادة عدد السكان. وفي دراسة أجراها لاوتون على ولاية أوكلahoma ظهر أن مشاهدى التليفزيون في جموعهم يقرءون الصحف أكثر من غيرهم من الناس ، ولكنه وجد أن الأكثر مشاهدة للتليفزيون أقلهم قراءة للصحف . ويفسر لاوتون هذه الظاهرة بأن أكثر قراء الصحف هم أكثر الناس ثقافة . وحين يقتنون جهازاً للتليفزيون يكونون أقل اشغالاً به عن سواهم من الناس .

أما في إنجلترا فقد ظهر أن صحف الخبر الكبرى فقدت على وجه العموم جانباً من قرائتها منذ انتشار التليفزيون . ولكن هذا المبوط في عدد النسخ المباعة لم يمس الصحف الجادة التي يقبل عليها المثقفون من القراء . وقد أجرت هيئة الإذاعة والتليفزيون الفرنسية استقصاء ظهر فيه أن ١٧٪ من مشاهدى التليفزيون يكتلون أخبار الجريدة التليفزيونية بنشرة الأخبار المذاعة بالراديو ، في حين أن ٤٨٪ منهم يكتلونها بقراءة الصحف .

وإذا انتقلنا إلى الجلات وجدنا توزيعها في زيادة مستمرة في الولايات

المتحدة على الرغم من انتشار التليفزيون. ولكن الجدير باللاحظة أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي للمجلة زاد عدد قرائها . وقد تبين أن هذا النوع من المجالات قد تضاعف عدد نسخه المطبوعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في حين لم تستطع المجالات ذات المستوى المتوسط أو دون المتوسط أن تحافظ بعدد قرائها . ويلاحظ بوجارت أن نسبة زيادة توزيع الصحف النسائية أقل من نسبة هذه الزيادة في الصحف الأخرى ، ويعمل ذلك لأن المرأة أشد تعلقاً بالتليفزيون من الرجل . وقد لوحظ أن المجالات المصورة في بريطانيا قد هبطت توزيعها منذ ظهور التليفزيون فيما عدا الصحف النسائية التي يزداد انتشارها يوماً بعد يوم . يعكس ما هو ملاحظ في الولايات المتحدة ، أما في فرنسا فقد استطاعت الصحف الأسبوعية المصورة أن تحافظ بمكانها ، بل إن عدد قرائها في زيادة مستمرة على الرغم من منافسة التليفزيون لها .

فالصحيفة تؤدي مجموعة كاملة من الوظائف ، فهي مصدر إخباري ووسيلة من وسائل الهروب من الواقع وأداة من أدوات الهيبة والإعتار لأنها تتيح للإنسان أن يتألق في الأحاديث والمناقشات ، وهي وسيلة للاتصال الاجتماعي بالنسبة للأشخاص المنعزلين أو المنفردين .

إن عدد كبيراً من الناس يرى أن الصحافة المكتوبة أكثر حيوية من وسائل الاتصال الأخرى . وأن اختفاء الصحف المؤقت من مدينة بسبب إضراب العمال أو عطل ميكانيكي طاري يؤدي إلى اضطراب سير الأمور

في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي السياسي . وبادرون الصحيفة يشعر الإنسان بأنه وحيد في مدينة لا صديق له فيها . إن للكلمة المطبوعة قوة أثبتت بكثير من قوة الكلمة المسماة أو الصورة ، ويستطيع القراء أن يرجعوا إليها كلها أرادوا ذلك . وأن التقارير الإخبارية المشوزة في الصحيفة يمكن قصها وحفظها في ملف خاص ليعود إليها الباحثون في أي وقت يشاءون . إن هذا الواقع تزيد الخبر الصحفي شعوراً بأنه يكتب للتاريخ وأنه سهم في تثبيت وضع الصحيفة باعتبارها مؤسسة مستقرة ومستمرة .

الكتاب القادم :

د . دمرداش أحمد يوميات طبيب في الأرياف

هذا الكتاب

لا يوجد تعريف دقيق للصحافة .. فبعض
الباحثين يعتبرها حرفه وبعضهم الآخر يعرفها بأنها
فن .. في حين يؤكد المتألدون أنها رسالة قبل كل
شيء ..

والصحافة بعيداً عن كل هذه الاعتبارات
استعداد طبيعي .. ثم هي فن وعلم ورسالة ..
ولأن حضارتنا هي حضارة الكتابة .. والتفكير
والعقل .. فستظل الصحافة في مقدمة وسائل
التنقيف ..

وهذا الكتاب عرض تاريخي وطني للصحافة
بقلم أستاذ متخصص له خبرته في هذا المجال .

